

2019

أثر الإفصاح المالي وغير المالي على أداء البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان

عبد الناصر إبراهيم نور
naser1966@yahoo.com, جامعة عمان الأهلية

محمد ناصر بركة
m.barakeh1989@yahoo.com, البنك الإسلامي الأردني

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/albalqa>

Recommended Citation

ناصر بركة, محمد (2019) "أثر الإفصاح المالي وغير المالي على أداء البنوك التجارية and إبراهيم نور, عبد الناصر
Vol. البلقاء للبحوث والدراسات Al-Balqa Journal for Research and Studies, الأردنية المدرجة في بورصة عمان
22 : Iss. 1 , Article 5.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/albalqa/vol22/iss1/5>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Al-Balqa Journal for Research and Studies البلقاء للبحوث والدراسات by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aar.edu.jo, marah@aar.edu.jo, u.murad@aar.edu.jo.

أثر الإفصاح المالي وغير المالي على أداء البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان

The Impact of Financial and Non-financial Disclosure on the Performance of Jordanian Commercial Banks Listed on the Amman Stock Exchange

محمد ناصر برکه

Mohammad N. Barakeh

البنك الإسلامي الأردني

m.barakeh1989@yahoo.com

أ. د عبد الناصر إبراهيم نور

Abdulnaser I. Nour

جامعة عمان الأهلية

naser1966@yahoo.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة معرفة أثر العوامل المحددة لمستوى الإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما تم تطبيق نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى (OLS regression) لاختبار فرضيات الدراسة، لملاءمتها لطبيعة الدراسة وهي دراسة نوعية؛ اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية، ولقياس المتغيرات المستقلة اعتمد على القوائم السنوية لجمع البيانات المتعلقة بها، وتكون مجتمع الدراسة من (١٣) بنكاً تجارياً، وفقاً لبورصة عمان. وتم قياس المتغير التابع من واقع القوائم المالية المنشورة في بورصة عمان، لعينة الدراسة بسلسلة زمنية مقدارها سنتان (٢٠١٥/٢٠١٤)، واستخدم الباحثان الأساليب الإحصائية الملائمة من خلال برنامج SPSS لاختبار فرضيات الدراسة. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة: عدم وجود الوعي والدراية اللازمة لتفاصيل بنود المادة رقم (٢٢/الإفصاح والشفافية) من تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (٢٠١٤/٥٨) بتاريخ ٢٠١٤/٩/٣٠، ووجود ضعف في الشفافية في بنود الإفصاح الإيجابية والاختيارية، كما أظهرت الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية ووجود علاقة إيجابية لحجم البنك (رأس المال) على الإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، كما أظهرت الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لريحية البنك، ولنسبة الرافعة المالية ولدرجه السيولة على الإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. وقد أوصت الدراسة بالعمل على زيادة الاهتمام بالانصاف المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، ونشر التوعية اللازمة لمحتوى بنود المادة رقم (٢٢/الإفصاح والشفافية) من تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، وزيادة الاهتمام بالشفافية، ونشر الوعي حول أهمية وجود التنسيق والتنظيم في عملية الإفصاح المالي وغير المالي، والربط فيما بينها، وتشجيع البنوك التجارية على الإفصاح غير المالي وتعزيزها، وذلك بذكر أهميته على الربحية المتحققة.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المالي وغير المالي، حجم البنك (رأس المال)، ربحية البنك، الرافعة المالية، درجة السيولة.

Abstract

The aim of this study is to show the effect of the factors determining the level of financial and non-financial disclosure of the commercial banks listed on the Amman Stock Exchange. To achieve this objective, the study followed the analytical descriptive method. The regression model was applied to test the hypotheses of the study. It is a qualitative study that is based on secondary sources to measure independent variables based on the annual financial reports of commercial banks. The sample of the study covered the years from 2014-2015. The study population consists of (13) commercial banks as classified by, the Amman Stock Exchange. The researchers used the SPSS program to test the hypotheses of the study. The most important results of the study were: there is a lack of awareness and knowledge of the details of the provisions of Article (22 / disclosure and transparency) of the provisions of the institutional governance of banks no. (58/2014) on 30/9/2014. There is a lack of transparency in the mandatory and voluntary disclosure provisions. The study showed a statistically significant effect on the size of the bank (capital) and a positive relationship of financial and non-financial disclosure for commercial banks listed on the Amman Stock Exchange. The study also showed a statistically significant impact on the profitability, financial leverage, and liquidity of the bank in the financial and non-financial disclosure of commercial banks listed on the Amman Stock Exchange, reflecting that the level of financial and non-financial disclosure in the annual reports of commercial banks is positively affected by profitability. The study recommended increasing the necessary attention to the financial and non-financial disclosure of commercial banks listed on the ASE, and raising the necessary awareness of the contents of Article 22 (Disclosure and Transparency) of the Corporate Governance Instructions for Commercial Banks listed on the Amman Stock Exchange. Also, the study emphasizes the importance of enhancing coordination and organization in the process of financial and non-financial disclosure, linking them together, and encouraging and strengthening commercial banks on non-financial disclosure due to its positive impact on the profitability achieved.

Keywords: Financial and Non-financial disclosure, Size of the bank (capital), Profitability of the bank, Financial leverage, Degree of leverage, Amman Stock Exchange.

المقدمة

يفرض على الشركة الإفصاح عن المعلومات المالية، وغير المالية كوسيلة لتلبية احتياجات مستخدمي المعلومات (Cohen et al., 2012).

ويعد الإفصاح غير المالي مؤشراً لقياس مدى نجاح الشركة، فكلما زاد الإفصاح غير المالي للشركة ترك ذلك أثراً إيجابياً يدل على مدى فاعلية الشركة وكفاءتها لدى المتعاملين (Latridis, 2011).

لذلك؛ جاءت هذه الدراسة للكشف عن أثر مستوى الإفصاح للبيانات والمعلومات المالية وغير المالية تطبيقاً للمادة رقم (٢٢/الإفصاح والشفافية) من تعليمات الحاكمة المؤسسية للبنوك رقم (٢٠١٤/٥٨) بتاريخ ٢٠١٤/٩/٣٠ في بورصة عمان، وقياس مدى تأثيره على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تواجه الشركات المساهمة العامة للقطاع المالي دائماً ضغوطاً كبيرة من مختلف الأطراف؛ لزيادة مستوى الإفصاح بشقيه المالي وغير المالي، إذ تمثل عملية الحصول على المعلومات، وصدقها ودقتها، وحرية

وأجهت وظيفة المحاسبة عند تطبيق مبدأ الإفصاح عقبات عديدة وكبيرة ومختلفة عند اختيار أساس الإفصاح المناسب، وتحديد الطريقة الملائمة والمناسبة للمعلومات المحاسبية، التي تلي احتياجات مستخدمي التقارير الدورية والسنوية لإرشادهم لاتخاذ القرار المناسب، ومع ظهور الثورة الصناعية وتزايد النمو الاقتصادي بشكل مضطرد، والتقدم التكنولوجي اللامحدود، وظهور الشركات الكبيرة والضخمة متعددة الجنسيات، وفتح الأسواق المالية العالمية التي تزيل العقبات والحدود وسهلت انتقال رؤوس الأموال بين الدول، وغير ذلك الكثير من الأسباب، زاد من أهمية الإفصاح لتوفير معلومات ملائمة ومفيدة وصادقة وموثوقة لمساعدة مستخدمي التقارير المالية على اتخاذ قرارات سليمة.

إذ إنه لم يعد الإفصاح عن المعلومات المالية فقط كافياً لاتخاذ القرار، مما أدى لضرورة وجود معلومات إضافية غير مالية تساعد في اتخاذ القرار. إن التقارير المالية التقليدية لا تعطي صورة كاملة عن وضع الشركة ولا سيما على المدى الطويل، مما

المالي وغير المالي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان؟

وينبثق من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

1. هل هنالك أثر لحجم البنك (رأس المال) على الإفصاح المالي وغير المالي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان؟
2. هل هنالك أثر لربحية البنك على الإفصاح المالي وغير المالي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان؟
3. هل هنالك أثر لرافعة المالية على الإفصاح المالي وغير المالي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان؟
4. هل هنالك أثر لدرجة السيولة على الإفصاح المالي وغير المالي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان؟

أهداف الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأسئلتها، تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

الهدف الرئيس:

- معرفة أثر العوامل المحددة على الإفصاح المالي وغير المالي لدى البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

وينبثق عن الهدف الرئيس الأهداف الآتية: -

1. معرفة أثر حجم البنك (رأس المال) على الإفصاح المالي وغير المالي لدى البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.
2. معرفة أثر ربحية البنك على الإفصاح المالي وغير المالي لدى البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.
3. معرفة أثر الرافعة المالية على الإفصاح المالي وغير المالي لدى البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.
4. معرفة أثر درجة السيولة على الإفصاح المالي وغير المالي لدى البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

التصرف بها من القضايا الملحة لدى المتعاملين؛ وذلك لضرورة حصول المتعاملين على البيانات، والمعلومات من المصادر المختلفة؛ ولأهميتها في المساعدة باتخاذ القرار الاستثماري، ومن أهم هذه المصادر التقارير المالية. ومن هنا، فإن الإفصاح غير المالي له دور في زيادة الوعي للمستثمرين، وزيادة قدرتهم على التنبؤ بمستقبل الشركة.

وتعد المعلومات غير المالية أكثر أهمية من المؤشرات المالية، لعدم احتوائها على بعض الأصول غير الملموسة في قائمة المركز المالي مثل: الخدمات، والمنتجات المبتكرة، والجودة العالية للمنتجات، والمساهمة في تشغيل الموظفين، ودعم مهارات الموظفين ومعرفتهم.

وتبرز أهمية الإفصاح غير المالي في التقارير السنوية كأداة فعالة لتعزيز قدرة الكيانات الاقتصادية بأقل تكلفة ممكنة، وقد تبين أن التقارير المالية السنوية التقليدية لا تعطي معلومات كافية لمستخدميها، ولا يجب الاعتماد عليها؛ لأنها لا توفر صورة كاملة، وحقيقية لواقع الكيانات الاقتصادية (Coram and Monroe, 2004).

ولذلك أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك في تاريخ ٢٠١٤/٩/٣٠ رقم (٢٠١٤/٥٨) وقد ألزمت من خلاله البنوك التجارية بالإفصاح المالي وغير المالي في تقاريرها السنوية وفقاً للمادة رقم (٢٢/الإفصاح والشفافية) من تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك التجارية، لهذا أصدر البنك المركزي الأردني في تاريخ ٢٠١٥/٥/١٢ تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية رقم (٢٠١٥/٦١) وقد ألزمت من خلاله البنوك الإسلامية بالإفصاح المالي وغير المالي في تقاريرها السنوية وفقاً للمادة رقم (٢٥/الإفصاح والشفافية) من تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية وبذلك أصبحت المادة رقم (٢٢/الإفصاح والشفافية) المعتمدة في هذه الدراسة خاصة في البنوك التجارية فقط دون البنوك الإسلامية؛ كون البنوك الإسلامية ألزمت بمادة مختلفة، وخاصة بطبيعة عملها، وعلى الرغم من ذلك، فهناك بعض الإدارات تتخذ العديد من القرارات الغرض منها تجنب الإفصاح المالي وغير المالي؛ بسبب المنافسة بين القطاعات، ومحاولة تجنب تكاليف إضافية لإعداد تقارير موسعة، لذلك جاءت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

في ضوء مشكلة الدراسة تم صياغة السؤال الرئيس الآتي:

- هل هنالك أثر للعوامل المحددة على الإفصاح

أهمية الدراسة

على الإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.

4. **H04:-** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة السيولة على الإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة الميدانية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للفترة الزمنية (٢٠١٤/٢٠١٥)، وبالاعتماد على المادة رقم (٢٢/الإفصاح والشفافية)، وفقاً لصدور القانون تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك في ٢٠١٤/٩/٣٠ رقم (٢٠١٤/٥٨)، وهي ضمن التعليمات.

محددات الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على بنود الإفصاح المالي وغير المالي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، التي يعتقد الباحثان أنها تتأثر مع المتغيرات المستقلة التي سيتم دراستها، حيث تم جمع المعلومات من خلال التقارير السنوية المنشورة في بورصة عمان المالي للقطاع المالي عينة الدراسة، ولأن هذه المعلومات معتمدة على نص قانوني بالاعتماد على المادة رقم (٢٢/الإفصاح والشفافية)، وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الصادرة في ٢٠١٤/٩/٣٠ رقم (٢٠١٤/٥٨)، وقام الباحث بجمع المعلومات عن المتغيرات المستقلة التي تم تحديدها في هذه الدراسة، وهي (حجم البنك (رأس المال)، وربحية البنك، والرافعة المالية، ودرجة السيولة)، من القوائم المالية المنشورة في بورصة عمان المالي للقطاع المالي عينة الدراسة.

أنموذج الدراسة

لقد تم بناء أنموذج الدراسة كما في الشكل الآتي، حيث تمثل المتغيرات المستقلة أثرها على الإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان باستخدام أنموذج الانحدار المتعدد.

أدى ازدياد عدد البنوك، وحجمها، وحجم التداول في بورصة عمان، إلى زيادة اهتمام الجهات المسؤولة التنظيمية للبنوك بوضع التشريعات؛ لتنظيم الإفصاح لدى البنوك وإلزامها؛ لأن الإفصاح أحد خصائص جودة التقارير السنوية، وتنبع أهمية الدراسة من المكانة الخاصة التي تستحوذ عليها قضية الإفصاح المالي وغير المالي في الكيانات الاقتصادية المختلفة التي تعمل في بيئة ديناميكية شديدة التنافس، والتي تعمل بشكل دائم لتحقيق ميزة تنافسية من أجل النجاح والاستمرار في سوق العمل كالبنوك، حيث يساعد تحسين مستوى الإفصاح المالي وغير المالي في تعزيز المركز التنافسي والتميز، ويعد توفر الإفصاح المالي وغير المالي في التقارير السنوية ووجوده أمراً ضرورياً وأساسياً؛ للمساعدة في اتخاذ القرار من مختلف الأطراف المستفيدة من التقارير السنوية، بالإضافة إلى معرفة أثر حجم البنك (رأس المال)، وربحية البنك، والرافعة المالية، والسيولة، على مستوى الإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

فرضيات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأسئلتها وعناصرها تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة:

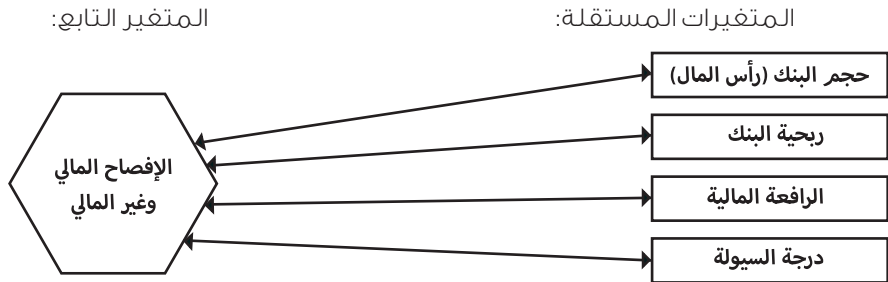
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل المحددة على الإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.

ويتفرع منها الفرضيات الآتية: -

1. **H01:-** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك (رأس المال) على الإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.

2. **H02:-** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لربحية البنك على الإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.

3. **H03:-** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية



الإطار النظري والدراسات السابقة

وصفت المحاسبة على أنها نظام معد لعملية القياس والإفصاح، حيث إنّ عمل المحاسب يتركز على قيام المحاسب بقياس المكونات المختلفة والمتنوعة للقوائم المالية، ويتم الإفصاح عن مخرجات عملية القياس على شكل معلومات منظمة يمكن لمستخدمي القوائم المالية قراءتها بكل سهولة ويسر.

ولقد ارتبط مبدأ الإفصاح بظهور الشركات المساهمة، وإلزامها بنشر قوائم مالية دورية، لتقدم إدارة تلك الشركات إلى مستثمريها من مساهمين وموظفين تقريراً عن نتائج أعمالها، ومركزها المالي؛ بغرض الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حدثت خلال فترة ما، حتى يتخذ هؤلاء المستثمرون قراراتهم الاقتصادية بناءً على ذلك الإفصاح (حنان، ٢٠٠٩).

وباعتبار الإفصاح هي لغة الاتصال بين الكيانات الاقتصادية، ومستخدمي التقارير الدورية، فيجب إعدادها، لتحقيق الرسالة التي أعدت من أجلها، بشكل واضح ومفهوم وكامل وغير منقوص.

وعرف الإفصاح لغة على أنه البيان (ابن المنظور، ١٩٧١)، وعُرف الإفصاح على أنه نشر معلومات تساعد مستخدمي البيانات المالية والمحاسبة على تفهم القوائم المالية، وما تحتويه من أرقام بصورة كافية، وعُرف أيضاً أنه إتباع سياسة الوضوح وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهنية بالمشروع (عبدالعال، ١٩٩٣)، والإفصاح هو العملية التي تتصل المنشأة من خلالها بالعالم الخارجي (النجار، ٢٠٠٧)، وعُرف الإفصاح في التقارير المالية المحاسبية أنه نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع، سواء أن كانت معلومات كمية، أو معلومات وصفية، أو معلومات أخرى، تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته، وتخفيض من حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية (حسين، ١٩٩٨).

وتختلف وجهات النظر حول مفهوم حدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية المنشورة، وينبع هذا الاختلاف أساساً من إخلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة، والذي ينجم عن الاختلاف في أهداف هذه الأطراف من استخدام البيانات، وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته، واحتياجاته الكاملة في هذا المجال، وأصبح لا بد من وضع إطار عام يضمن التوافق بين وجهات نظرهم، وبشكل يوفر حداً أدنى من الإفصاح المرغوب فيه، وبكيفية تحقق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف (بوشليح، ٢٠٠٨، ص ٤٦).

وعُرف أيضاً أنه عرض المعلومات المهمة للمستثمرين، والدائنين، وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل، وقدرته على سداد التزاماته، وأن تكون المعلومات ملائمة، ويكون لها تأثير على صافي الدخل، والمركز المالي (الفرأ، ٢٠٠٥).

ويمكن تعريف الإفصاح من وجهة نظر الباحثين أنه عملية الكشف عن معلومات مالية وغير مالية تهم المستثمرين، ويتم إما بصورة دورية (فترات مالية محددة) أو بصورة فورية عند حدوث المعلومة، وذلك حتى تتوافر المعلومات بنفس الوقت للجميع، وعدم إمكانية استفادة أحد الأشخاص قبل غيره من المعلومة.

وللإفصاح أهمية بالغة، وسنذكر بعضاً من أهميته في النقاط الآتية: (Latridis, 2011)

- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين، والمرتبطين، والدائنين الحاليين، والمرتبطين، وغيرهم من مستخدمي المعلومات، لترشيد القرارات الاستثمارية، والائتمانية، وغيرها من القرارات الاقتصادية.

- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين، والمرتقبين، والدائنين الحاليين والمرتقبين، حول حياة المنشأة، وتنشئتها وتطورها.
- يساعد في توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء، وقدرة الإدارة على النهوض بمسؤوليتها، والحكم على كفاءة أدائها.
- تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير الدورية في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية، وتنمية حقوق المساهمين.
- إمكانية إظهار مدى مساهمة الكيان الاقتصادي في تحمل مسؤولياته الاجتماعية في القوائم، والتقارير، التي لا يعتمد فيها على إمكانية القياس النقدي.
- الاستفادة من إمكانية التطبيق الذي يتيحها إظهار صورة الكيان الاقتصادي، والإطار البيئي الذي تعمل فيه.
- ظهرت أهمية الإفصاح مع ظهور الشركات المساهمة، وإلزام قوانين الشركات في معظم الدول على ضرورة نشر القوائم المالية لهذه الشركات قبل الاجتماع السنوي للجمعية العمومية (جربوع، ٢٠٠١).
- ويشير مفهوم الشفافية إلى الوضوح والتبيان في كل مجالات العمل التي تتم بين الإدارة العليا والمستويات الإدارية الأخرى، بحيث تكون المعلومة متاحة للجميع كل حسب اختصاصه، وذلك للإفادة منها في أداء المهام المنوطة بالعاملين (عبد الحليم وعبابنة، ٢٠٠٦، ص ٥٨)، وكما عرفها قاموس اللغة الإنجليزية هي الطريقة الزهية في عمل الأشياء التي تمكن الناس من معرفة ما تقوم به بالضبط (Longman Business English Dictionary 2009، 559).
- ويمكن التأكيد على ذلك من خلال تعريف الشفافية على أنها عمل تعمل الإدارة في بيت من زجاج، كل ما به مكشوف للعاملين والجمهور، فهي التزام منظمات الإدارة العامة والمنظمات الخاصة بالإفصاح والعلانية والوضوح في ممارسة أعمالها مع خضوعها للمساءلة والمحاسبة (الطوخي، ٢٠٠٢، ص ١١٦)، وتفسر معظم قواميس اللغة كلمة الشفافية بالوضوح، والصراحة والنزاهة وعدم الغش (حرب، ٢٠١١)، والشفافية أداة مهمة جدا لمحاربة الفساد الإداري، وأحد أهم متطلبات الشفافية الكشف عن مختلف القواعد، والأنظمة، والتعليمات، والإجراءات، والوكالات المعتمدة، وتعد هذه أول خطوة على درب فتح المجال للإقرار عمليا بالمحاسبة
- في حالة عدم احترام تلك القواعد والأنظمة (يوسف، ٢٠١٦)، ويمكن تعريف الشفافية بأنها الإفصاح والكشف الكامل عن معلومات موثوقة في الوقت المناسب، كي يتمكن مستخدمي تلك المعلومات من إجراء تقييم دقيق لوضع الكيان، ولآدائه وأنشطته التجارية، والمخاطر الناجمة عن تلك الأنشطة.
- وتتمثل أهمية الشفافية كونها تعمل على زيادة المعلومات الواردة في الإيضاحات المكمل، والمتممة في التقارير الدورية للكيانات الاقتصادية على النحو الذي يؤدي إلى تحسين الإفصاح في قوائم الكيانات الاقتصادية، حيث إن عدم توفر هذه المعلومات لبعض المستخدمين قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير رشيدة.
- وكذلك عدم توفر هذه المعلومات يعمل على الرفع المصطنع للأسعار، وزيادة المضاربة، وبالتالي خلق نوع من الإرباك والفوضى لمستوى الأداء في السوق، لذا يمكن القول؛ إن الشفافية تؤدي إلى الحد من تأثير الشائعات، التي تقضي على الفرصة أمام بعض السماسرة المضاربين للحصول على معلومات غير متاحة للآخرين، ويمكن أن تعزز أهمية الشفافية للأسباب الآتية: (إبراهيم، ٢٠١٢).
- تزيد من عملية توضيح قيم البنود التي تحتويها القوائم المالية.
- تقليل درجة التقلب في الأسواق المالية لضمان الاستقرار المالي.
- تجعل استجابة المشاركين في السوق للأخبار السيئة معتدلة، وتساعدهم أيضا على توقع، وتقييم المعلومات السلبية.
- تعمل على القضاء على ظاهرة عدم تماثل المعلومات Asymmetric Information.
- تقلل من ميل الأسواق للتركيز بلا داع على الأنباء الإيجابية أو السلبية.
- تعمل على التعرف على الظروف التي أدت إلى التغير في السياسات المحاسبية.
- وهنالك علاقة كبيرة بين الإفصاح والشفافية حيث يطالب المستثمرون بالإفصاح بتقارير تتسم بشفافية، توفر لهم بيانات تعبر بمصداقية، وموضوعية عن العمليات، والأحداث التي قامت بها الشركة، بما يمكنهم

أن نشر الشفافية ككل يؤدي إلى تحسن كبير في نمو الشركة، والقدرة على جذب المستثمرين، لذلك يسعى المستثمر للحصول على الإفصاح والبساطة، وكلما أفصحت الشركة أكثر عما تجنيه من المال، وكيفية إنفاق مواردها، زادت ثقة المستثمرين بالمعلومات التي تقدمها هذه الشركة، بل إن الحالة الأفضل هي عندما تقدم التقارير المالية صورة واضحة، وصريحة عن مقومات النمو في الشركة، ولهذا فالشفافية تسهل عملية التحليل، وبالتالي تقلل من المخاطر على المستثمر عند الاستثمار ولصالح المستثمر.

والجدول رقم (١) التالي يوضح ملخص للدراسات السابقة بشكل مختصر:

من تحديد المزايا، والمخاطر التي تتضمنها استثماراتهم، وعند إدراك السوق وجود نقص في الشفافية، ينعكس أثره على أسعار الأوراق المالية للشركات وتوازنه وعمله، وظهور التجاوزات المحاسبية، وضياع، وفقدان حقوق المستثمرين، كل ذلك أدى إلى زيادة الاهتمام بالإفصاح والشفافية (إبراهيم، ٢٠١٢).

ومن الجدير بالذكر أن إعداد التقارير عالية الشفافية يتعدى مجرد تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية التي تهدف إلى توفير التناسق، وقابلية المقارنة إلى العلانية والإفصاح الذي يسهم بشكل فعال في التأثير على قيم الأسهم، مما ينعكس على تنشيط التداول بسوق الأوراق المالية (إبراهيم، ٢٠١٢).

ولقد أظهرت دراسات Barako, et al., 2006 و Ghasempour et al., 2014، أن الإفصاح المالي غير كافٍ لتلبية احتياجات جميع الأطراف المستخدمة للتقارير السنوية؛ نظراً لعدم تماثل المعلومات بين مستخدمي التقارير، إذ إن المعلومات التي تتوفر لإدارات الشركات تفوق ما لدى المستثمرين، مما يتطلب من الشركات دمج المعلومات المالية، وغير المالية في التقارير السنوية لتقديم صورة أكثر شمولاً وتوازناً لبيان أداء الشركة.

كما أظهرت دراسة (Zambon, 2003)، أن المعلومات غير المالية أكثر أهمية من المؤشرات المالية، وعزز ذلك الانتقادات التي وُجّهت للإفصاح عن المعلومات المالية من قبل مستخدمي التقارير السنوية، لعدم احتوائها على بعض الأصول غير الملموسة في قائمة المركز المالي مثل: الخدمات، والمنتجات المبتكرة، والجودة العالية للمنتجات، والمساهمة في تشغيل الموظفين، ودعم مهارات الموظفين ومعرفتهم.

ولأهمية الإفصاح المالي غير المالي وضرورة وجود الشفافية، ألزمت البنوك التجارية بتطبيق المادة رقم (٢٢/الإفصاح والشفافية) من تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (٢٠١٤/٥٨) بتاريخ ٢٠١٤/٩/٣٠، وقد تضمنت المادة (١٠) بنوداً أساسية يجب الإفصاح عنها، وتفرعت هذه البنود إلى (٣١) بنداً فرعياً يجب الإفصاح عنها، وبمراجعة العديد من الدراسات السابقة قام الباحث باختيار أهم المتغيرات التي تهم القطاع المالي.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول إن الشفافية من المقومات الأساسية للحوكمة الجيدة للشركات، والأساس الذي تقوم عليه، وإن الهياكل، والضوابط التي تفرضها الشفافية لها آثارٌ إيجابية على الأداء الاقتصادي لأي كيان، وكما أن هناك كثيراً من الدلائل التي بينت على

الجدول (١) ملخص للدراسات السابقة

اسم الدراسة	الباحثين	السنة	مكانها	هدفها	نتائجها
مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية	زيود، وآخرون	٢٠١١	سوريا	قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية	توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من وجود تباين في حجم ونوعية الإفصاح الاختياري، فإن هناك اهتماما ملحوظا به من قبل الشركات، ورغبة بتزويد الأطراف المهتمة بمعلومات إضافية عن تلك التي يفرضها الإفصاح الإلزامي
أثر نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية	إبراهيم، نبيل	٢٠١٢	مصر	كان الهدف من هذه النماذج تعزيز ثقة المتعاملين بالسوق المصري، ورفع كفاءة سوق الأوراق المالية	وكانت نتائج الدراسة للقوائم المالية التي تم إصدارها وفقا لنماذج الإفصاح المعتمدة، والتي ألزمت الشركات من خلاله؛ أثرا إيجابيا في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية المصري
محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في الشركات المساهمة (دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية)	أبو شلوع، هديل	٢٠١٣	مصر	تحليل توجهات الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة بالبورصة المصرية	أكثر المتغيرات تأثيرا على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية هو مستوى تعقد أعمال الشركة
العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية في التقارير المالية للبنوك العاملة في الأردن	زويلف، إنعام	٢٠١٤	الأردن	بيان مستوى الإفصاح عن الموارد البشرية في التقارير المالية السنوية	أظهرت إن مستوى الإفصاح عن الموارد البشرية جاء متوسطا في التقارير المالية السنوية
دور ربحية ومديونية الشركة في تحديد أثر مستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية	الشعار، وزملاؤه	٢٠١٥	الأردن	إظهار مدى التزام شركات القطاعين (الصناعي، والخدمي) بالإفصاح غير المالي، وفقا لدليل إعداد التقرير السنوي للشركات المصدرة	أظهرت الدراسة أن عينة الشركات المستخدمة للقطاعين الصناعي، والخدمي تقوم بالإفصاح عن المعلومات غير المالية

وقد توصلت الدراسة إلى أهمية تقييم المعلومات غير المالية، حيث يجب أن تكون متصلة بحجم الشركة المستهدفة، وعلاوة على ذلك يرتبط استخدام المحللين للمعلومات غير المالية إلى مستوى المعلومات المالية في تقرير الشركة المستهدفة	هدفت هذه الورقة دراسة أهمية تقييم المعلومات غير المالية، من خلال دراسة محتوى المعلومات غير المالية	السويد	٢٠٠٦	Flostrand, P., and Strom, N.	The valuation relevance of non-financial information
وتظهر النتائج أيضاً أن الكشف عن المعلومات المحاسبية الحساسة، لم تؤثر سلباً على ربحية الشركات، وفي الواقع فإن الشركات التي توفر إفصاح محاسبي مفصل، من خلال تطبيق معايير التقارير المالية الدولية التي تعمل على تحسين نوعية وإمكانية المقارنة بين البيانات المالية، وبالتالي فإنه يعزز الاتساق والموثوقية في إعداد التقارير المالية، ويسهل شركات في زيادة رأس المال على الصعيد الدولي	تحليل الخصائص المالية من الشركات التي توفر الإفصاحات الواسعة، وتقييم الأثر المالي لدوافعهم	المملكة المتحدة	٢٠٠٨	Latridis, George,	Accounting disclosure and firms' financial attributes: Evidence from the UK stock market
وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير محفزات الإفصاح الاختياري، كالعائد على الأرباح، أو الإيراد، ومسألة المديونية المستقبلية، وتركز الصناعة، وخطر التقاضي يكون لها تأثير أضعف حينما يكون من الواجب على المنشأة الإفصاح عن عنصر ما بسبب أهميته	توضيح دور الأهمية النسبية في صنع قرارات المنشأة الإفصاحية	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠١٠	Heitzman et al.	The Joint Effects of Materiality Thresholds and Voluntary Disclosure Incentives on Firms' Disclosure Decisions

وأظهرت نتائج الدراسة أن هيكل الملكية، وحجم الشركة ليس لهما تأثير على مستوى الإفصاح الطوعي، وأن القطاع المالي، ونسبة الرافعة المالية، وجودة التدقيق، والربحية لها تأثير على مستوى الإفصاح الطوعي	معرفة ما المحددات المؤثرة لسياسة الإفصاح الطوعي	تونس	٢٠١٢	Kolsi, Mo-hamed,	The Determinants of Corporate Voluntary Disclosure: Evidence from the Tunisian Capital Market.
وقد أظهرت الدراسة أنَّ زيادة الإفصاح بنسبة (١٪) من الإفصاح يقل من مؤشر النقدية بنسبة (٠.٠٣٣٨) مع السوق، ويخضم من قيمة الشركات من المؤشر (٠.٠٥٢٢)، وقد تبين أن حجم الاحتياجات والربحية والرافعة المالية والاستثمارات الثابتة هي المحددات الهامة للموجودات النقدية	هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أثر زيادة الإفصاح، على القيمة السوقية للشركات	غانا	٢٠١٣	Bokpin, Godfred,	Corporate disclosure, transparency and firms' cash holdings: Evidence from the Emerging capital market of Ghana.
بينت النتائج أن توفر مستلزمات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة العراقية منخفضة، وهناك تأثير كبير لأنواع الشركات؛ من حيث الأنشطة والحجم على مدى توافر مستلزمات الإفصاح والشفافية	اختبار الإفصاح والشفافية في إطار المبادئ الدولية لحوكمة الشركات والانعكاسات المحاسبية في إعداد التقارير المالية للشركات في اقتصاد الأسواق الناشئة	العراق	٢٠١٤	Al-Maryani, M.	Testing the Requirements Availability for Disclosure and Transparency in Financial Reporting for Corporate Governance in Emerging Market Economies: The Case of Iraqi Listed Firms.
دراسة مدى جودة التقارير المالية على الإنترنت، وتأثير المحددات الأساسية (حجم الشركة، وتعقيد العمل، وتقلب الأرباح، وقيمة الشركة، والرافعة المالية، والأداء المالي) على الإفصاح الطوعي للمعلومات المالية	دراسة مدى جودة التقارير المالية على الإنترنت، وتأثير المحددات الأساسية (حجم الشركة، وتعقيد العمل، وتقلب الأرباح، وقيمة الشركة، والرافعة المالية، والأداء المالي) على الإفصاح الطوعي للمعلومات المالية	إيران	٢٠١٤	Yusof, Mohd,	The Effect of Fundamental Determinants on Voluntary Disclosure of Financial and Nonfinancial Information: the Case of Internet Reporting on the Tehran Stock Exchange.

التي تتناول موضوع الإفصاح المالي وغير المالي في الأسواق المالية للشركات المساهمة العامة.

وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى (OLS regression) لاختبار فرضيات الدراسة، وفي ضوء ذلك اتخذ الباحثان النموذج المستخدم بالشكل الآتي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \varepsilon$$

حيث:

$$Y = \text{مؤشر الإفصاح غير المالي (DI)}.$$

$$\beta_0 = \text{الحد الثابت.}$$

$$\beta_1 \text{ to } \beta_5 = \text{معاملات الانحدار (ميل الانحدار).}$$

X_1 حجم البنك (رأس المال) = اللوغاريتم الطبيعي لرأس المال.

X_2 (ربحية البنك) = صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي حقوق الملكية.

X_3 (الرفع المالي) = إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الأصول.

X_4 (درجة السيولة) = إجمالي التسهيلات إلى إجمالي الموجودات.

$$\varepsilon = \text{خطأ التقدير العشوائي.}$$

مجتمع الدراسة

تُمثّل مُجْتَمَعُ الدراسة من البنوك المدرجة في بورصة عمان، حيث عدد البنوك المدرجة في بورصة عمان (١٥) بنكاً، وفقاً لبورصة عمان، وتصنف هذه البنوك إلى تجارية ويبلغ عددها (١٣) بنكاً، وإسلامية ويبلغ عددها (٢) بنكاً، ولكون المادة رقم (٢٢/الإفصاح والشفافية) خاصة ومتعلقة بالبنوك التجارية، وذلك بسبب صدور المادة رقم (٢٥/الإفصاح والشفافية) من ضمن تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية في ٢٠١٥/٥/١٢ رقم (٢٠١٥/٦١)، مما يلزم الدراسة الاقتصار على البنوك التجارية فقط، والبالغ عددها (١٣) بنكاً تجارياً، وهي: (البنك الأهلي الأردني، والبنك التجاري الأردني، والبنك العربي، وبنك الاتحاد، وبنك القاهرة عمان، وبنك المال الأردني، وبنك المؤسسة العربية المصرفية - الأردن، وبنك

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

نلاحظ من خلال ما تقدم أن الدراسات السابقة ركزت على الإفصاح المالي وغير المالي كالإفصاح الطوعي (الاختياري)، وأهميته، وقياسه، وبعض العوامل المؤثرة في الإفصاح المالي وغير المالي، فعند مراجعة بنود الإفصاح الاختياري لبعض الدراسات السابقة تبين أن أغلب هذه البنود هي بنود إفصاح مالي وغير مالي، ونتيجة التطور في الأسواق، وزيادة تعقيد العمل بها فقد أصبحت الدراسات السابقة تركز على ضرورة التوسع في الإفصاح في تحويل بنود الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي، وبعد هذا التطور ظهرت الحاجة إلى توحيد نماذج، أو قواعد، أو إجراءات الإفصاح بشكل موحد لمختلف القطاع، لإمكانية المقارنة فيما بينها بشكل عادل، ولتحقيق الهدف الأساس من الإفصاح، وهو ترشيد مستخدمي التقارير المالية السنوية، وجاءت هذه الدراسة للبحث في الخصائص المؤثرة في درجة الإفصاح المالي وغير المالي في التقارير المالية السنوية المتمثلة في (ربحية البنك، ودرجة السيولة، ورأس المال، والرافعة المالية)، بالاعتماد على المادة رقم (٢٢/الإفصاح والشفافية) من تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (٢٠١٤/٥٨)، حيث أصبح هنالك إطار موحد يجب الالتزام به للإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، وتم اعتماد الفترة الزمنية (٢٠١٤/٢٠١٥) كون صدور القانون في ٢٠١٤/٩/٣٠، وتم الاعتماد على بيانات فعلية تؤخذ من بورصة عمان.

منهجية الدراسة ومصادر جمع البيانات

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مؤشر لقياس مستوى الإفصاح لبنود الإفصاح المالي وغير المالي في التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، إضافة إلى استخدام أسلوب تحليل المحتوى لتحديد الفقرات ذات الصلة بنود الإفصاح المالي وغير المالي التي تم الإفصاح عنها فعلاً في هذه التقارير السنوية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى (OLS regression) لاختبار فرضيات الدراسة، واعتمد الباحثان للحصول على البيانات والمعلومات على نوع واحد من مصادر جمع البيانات، هو:

المصادر الثانوية والمتمثلة: بالاعتماد على الكتب العلمية، والدراسات السابقة، والبحوث المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية، والنشرات الصادرة عن البنك المركزي الأردني، وبورصة عمان، وهيئة الأوراق المالية، وجمعية البنوك في الأردن، والمواقع الإلكترونية

١٠. معلومات عن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة فيما إذا كان مستقلاً أم لا.

١١. معلومات عن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة من حيث عضويته التي يشغلها في لجان مجلس إدارة البنك.

١٢. معلومات عن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة من حيث تاريخ تعيينه.

١٣. معلومات عن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة من حيث العضوية التي يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى.

١٤. معلومات عن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة من حيث القروض الممنوحة له من البنك.

١٥. معلومات عن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة من حيث وجود عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو، أو الأطراف ذوي العلاقة به.

١٦. معلومات عن دائرة إدارة المخاطر من حيث هيكلها.

١٧. معلومات عن دائرة إدارة المخاطر من حيث طبيعة عملياتها.

١٨. معلومات عن دائرة إدارة المخاطر من حيث التطورات التي طرأت عليها.

١٩. الإفصاح عن عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة.

٢٠. الإفصاح عن عدد مرات اجتماع لجان مجلس إدارة البنك.

٢١. الإفصاح عن عدد مرات حضور كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة للاجتماعات.

٢٢. الإفصاح عن عدد مرات حضور كل عضو من أعضاء لجان مجلس إدارة البنك للاجتماعات.

٢٣. أسماء كل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين خلال العام.

٢٤. أسماء كل من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا المستقلين خلال العام.

سوسيته جنرال - الأردن، والبنك الأردني الكويتي، والبنك الاستثماري، وبنك الأردن، وبنك الاستثمار العربي الأردني، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل).

متغيرات الدراسة وطرق قياسها

المتغير التابع: الإفصاح المالي وغير المالي:

يُحدد المتغير التابع في هذه الدراسة بمؤشر الإفصاح المالي وغير المالي، وقد أتبع المنهج المستخدم في العديد من الدراسات السابقة لتحديد هذا المتغير، بحيث لا يقيس هذا المؤشر جودة الإفصاح غير المالي، بل يقيس درجة الإفصاح عنها فقط.

وبالاعتماد على المادة رقم (٢٢/الإفصاح والشفافية) من تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (٢٠١٤/٥٨) التي ألزمت مجلس إدارة البنوك التجارية بإعداد القوائم المالية متضمنة إفصاحاً مالياً وغير مالي، فقد تم تحديد عدد من البنود التي يجب الإفصاح عنها كحد أدنى. وسيتم البحث عن هذه البنود التي يجب الإفصاح عنها، وتتضمن هذه الفقرة ٣١ بنداً وهي:

١. الهيكل التنظيمي للبنك.
٢. مهام لجان مجلس إدارة البنك.
٣. مسؤوليات لجان مجلس إدارة البنك.
٤. الصلاحيات التي تم تفويضها من مجلس الإدارة إلى لجان مجلس إدارة البنك.
٥. الإفصاح عن المعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة في تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك.
٦. الإفصاح عن مدى التزامه بتطبيق ما جاء في تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك.
٧. معلومات عن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة (المؤهلات).
٨. معلومات عن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة (الخبرات).
٩. معلومات عن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة من حيث مقدار مساهمته في رأسمال البنك.

$RD =$ عدد الفقرات التي تنطبق على القطاع المالي "البنوك التجارية" (الحد الأعلى لعدد الفقرات في المؤشر).

المتغيرات المستقلة:

١. **حجم البنك (رأس المال):** يقصد به الأموال اللازمة لإنشاء نشاط اقتصادي معين، ويعد رأس المال هو المحرك الأساس لأي مشروع، أو عمل استثماري، وقد تم استخدامه في العديد من الدراسات السابقة وذلك من خلال اللوغاريتم الطبيعي لرأس المال مثل: HOSSAIN, 2008; HUSSAINEY, ELSAYED & AB- (DEL RAZIK, 2011).

٢. **ربحية البنك:** يعد استخدام الربحية القاسم المشترك بين جميع الإدارات للكيانات الاقتصادية في عملية تقييم الأداء من مختلف القطاعات، وذلك للإبلاغ عن مدى نجاح الإدارة في تعظيم ثروة ملاكها، وذلك من خلال الحصول على أعلى عائد ممكن لاستثماراتهم، ومن المؤشرات لقياس الربحية كمعدل العائد على الموجودات (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، و معدل العائد على المبيعات (ROS) وغيرها، ووجد من مراجعة الدراسات السابقة أن معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) قد استخدم بكثرة كمؤشر للدلالة على الربحية، ومن أمثلة الدراسات التي استخدمت مؤشر العائد على حقوق الملكية كمقياس للربحية دراسة BARAKO, HANCOCK & IZAN, 2006; MALYADI (ANWAR, 2012)، واختار الباحثان مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لقياس متغير الربحية مثل: (أبو كرش والجعبري، ٢٠٠٩).

نسبة الربحية = الربح بعد الضريبة / مجموع حقوق الملكية

٣. **الرافعة المالية:** تعرف على أنها إدخال الديون إلى الهيكل المالي للمنشأة، أي تمويل جزء من الأصول عن طريق القروض، أو الأسهم الممتازة التي تتقاضى عوائد ثابتة (خلايلة، ٢٠١٣)، بحيث تتمثل في إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، كمقياس للمديونية بدلاً من نسبة الدين إلى حقوق المساهمين في هيكل رأس المال للبنك تجنباً للمشاكل المرتبطة بالقيمة السالبة، وقد تم استخدام هذه النسبة في العديد من الدراسات السابقة مثل: (أبو كرش والجعبري، ٢٠٠٩).

٢٥. ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك.

٢٦. الإفصاح عن كافة أشكال المكافآت التي منحت لأعضاء مجلس الإدارة كل على حده، وذلك عن السنة المنصرمة.

٢٧. الإفصاح عن كافة أشكال المكافآت التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده، وذلك عن السنة المنصرمة.

٢٨. أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (١٪) أو أكثر من رأسمال البنك.

٢٩. وتحديد المستفيد النهائي من هذه المساهمات، أو أي جزء منها.

٣٠. وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.

٣١. إقرارات من كافة أعضاء المجلس أن العضو لم يحصل على أي منفعة من خلال عمله في البنك، ولم يفصح عنها، سواء أكانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أم لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن السنة المنصرمة.

ولتقييم مؤشر الإفصاح المالي وغير المالي، استخدم الباحثان مقياس ثنائي الاتجاه كما يأتي:

١. يعطي درجة (١) إذا تم الإفصاح عن الفقرة في التقرير السنوي.

٢. يعطي درجة (٠) إذا لم يتم الإفصاح عن الفقرة في التقرير السنوي.

استخدم أسلوب تحليل المحتوى لتحديد الفقرات التي قامت البنوك بالإفصاح عنها فعلاً، وقد استخدمت المعادلة الآتية لحساب مؤشر الإفصاح المالي وغير المالي لكل بنك:

$$DI = AD \div RD$$

حيث إن:

$DI =$ مؤشر الإفصاح المالي وغير المالي.

$AD =$ عدد الفقرات التي أفصح البنك عنها فعلاً.

نسبة الرافعة المالية= إجمالي الالتزامات / إجمالي الموجودات

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يعرض الجدول رقم (٢) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتعلقة بـ (١٣) بنكاً تجارياً مدرجاً في بورصة عمان للفترة (٢٠١٥-٢٠١٤)، حيث يتبين من الجدول رقم (٢) أن متغير السيولة مقاساً بنسبة التسهيلات إلى الموجودات تراوح من (٠,٣٥٧) إلى (٠,٥٦٧) بمتوسط (٠,٤٦٧) ووفقاً إلى (عقل، ٢٠٠٦) تعد هذه النسبة جيدة، وتعتبر عن وفر في السيولة لدى البنوك التجارية، بينما تراوح متغير الربحية مقاساً بالعائد على حقوق الملكية من (٠,٠٠٧) إلى (٠,١٥٢) بمتوسط (٠,٠٩٩) ما يدل على تمتع هذه البنوك بنسب ربحية جيدة مقارنة بقطاع الصناعة، حيث بلغ فيها متوسط العائد على حقوق الملكية (٥,٠٠١) كما في (عبدالجليل، ٢٠١٤)، هذا وقد تراوحت نسبة الرافعة المالية من (٠,٨١٧) إلى (٠,٩٠٧) بمتوسط (٠,٨٥٦) وتعد هذه النسبة مرتفعة، وتدل على اعتماد هذه البنوك على تمويل أصولها عن طريق الالتزامات.

فيما يتعلق بالمتغير التابع فقد بلغت أدنى نسبة للإفصاح المالي وغير المالي في التقارير السنوية للبنوك التجارية (٥٨,١٪) وتعود هذه المشاهدة إلى (بنك الاستثمار العربي الأردني في عام ٢٠١٤) بينما بلغت أعلى نسبة إفصاح مالي وغير مالي في التقارير المالية للبنوك التجارية (١٠٠٪) وتعود هذه المشاهدات إلى (بنك الاتحاد في عام ٢٠١٥، وبنك المؤسسة العربية المصرفية في عام ٢٠١٥)، في حين بلغ متوسط الإفصاح المالي وغير المالي في التقارير المالية للبنوك التجارية (٨٤,٤٪).

٤. **درجة السيولة:** تعرف السيولة بأنها مقدرة الشركة على الحصول على قيم نقدية، وتقاس نسب السيولة بالقدرة على سداد الالتزامات عند استحقاقها، ومن المؤشرات على قياس السيولة نسبة التداول (CR)، ونسبة السيولة السريعة (QR)، ونسبة الفاصل الزمني الدفاعي (D-IR) وغيرها، ووُجد من مراجعة الدراسات السابقة أن نسبة السيولة في المصارف تقاس بمقاييس مختلفة، وخاصة بها، مثل: نسبة الودائع إلى الموجودات، ونسبة التسهيلات المصرفية إلى الموجودات، ونسبة الموجودات السائلة إلى الموجودات، ونسبة السيولة القانونية، ولذلك اختار الباحثان نسبة التسهيلات المصرفية إلى الموجودات، لإمكانية الحصول على المعلومات الخاصة بها من القوائم المالية السنوية الصادرة من البنوك التجارية، ولذا فإن هذه النسبة تعبر عن مدى السيولة في المصارف، حيث إن النسبة المرتفعة مؤشر على التوسع في الإقراض، وبالتالي انخفاض السيولة، بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وضع سيولة جيدة، وطاقاة إقراضية كامنة، والملاحظ على هذه النسبة أنها تعبر عن التغير في حجم المصرف (معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت، ٢٠١٢).

نسبة السيولة= التسهيلات المصرفية / مجموع الموجودات

الجدول (٢) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري (Std. Deviation)	أعلى قيمة (Maximum)	المتوسط (Mean)	أدنى قيمة (Minimum)	عدد المشاهدات (N)	المتغير (Variable)
٠,١١	١	٠,٨٤٤	٠,٥٨١	٢٦	مستوى الإفصاح
٠,٢٩٢	٨,٨٠٦	٨,٣٧٥	٨	٢٦	رأس المال (حجم البنك)
٠,٠٣٩	٠,١٥٣	٠,٠٩٩٧	٠,٠٠٧	٢٦	العائد على حقوق الملكية
٠,٠٣٢	٠,٩٠٧	٠,٨٥٦	٠,٨١	٢٦	نسبة الرافعة المالية
٠,٠٧٦٥	٠,٥٦٧	٠,٤٦٧	٠,٣٥٧	٢٦	نسبة السيولة

(Multicollinearity Problem)، حيث تعتمد قوة النموذج الخطي العام أساساً على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة، وفي حال عدم تحقق هذا الشرط، فإن النموذج الخطي عندئذ لا يصلح للتطبيق، ولا يمكن اعتباره جيداً لعملية تقدير المعلمات (السيفو ومشعل، ٢٠٠٣). وللتحقق من عدم وجود مشكلة تداخل خطي في بيانات الدراسة تم استخدام مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) واختبار (Collinearity diagnostic) للمتغيرات المستقلة كما يأتي:

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة (Correlation Matrix):

الإحصاء الوصفي لتصنيفات مستوى الإفصاح المالي وغير المالي في التقارير السنوية:

اعتماداً على دراسة (زويلف، 2015) تم تقسيم مستوى الإفصاح المالي وغير المالي إلى أربعة مستويات استناداً إلى عدد الفقرات ذات العلاقة بالإفصاح المالي وغير المالي، التي تقوم البنوك بالإفصاح عنها فعلاً مقارنة مع عدد الفقرات التي ينبغي على البنوك الإفصاح عنها (الحد الأعلى لعدد فقرات مؤشر الإفصاح والبالغ مجموعها ٣١ فقرة) وكالتالي: أكثر من ٧٥٪ جيد، من ٥١٪-٧٥٪ متوسط، من ٢٦٪-٥٠٪ ضعيف، أقل من ٢٦٪ ضعيف جداً.

وبين الجدول رقم (٣) مستوى الإفصاح المالي وغير المالي في التقارير السنوية لعينة الدراسة، والمتمثلة بالبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٥.

الجدول (٣)

الإحصاء الوصفي لتصنيف مستوى الإفصاح المالي وغير المالي

نسبة الإفصاح	عدد المشاهدات	النسبة المئوية	تصنيف الإفصاح
أكثر من ٧٥٪	١٩	٧٣	جيد
٥١٪ - ٧٥٪	٧	٢٧	متوسط
٢٦٪ - ٥٠٪	٠	٠	ضعيف
أقل من ٢٦٪	٠	٠	ضعيف جداً
المجموع	٢٦	١٠٠	

يتبين من الجدول رقم (٣) أن مستوى الإفصاح المالي وغير المالي في التقارير السنوية لدى ٧٣٪ من عينة الدراسة (جيد)، حيث بلغت نسبة الإفصاح المالي وغير المالي في التقارير السنوية أكثر من ٧٥٪، كما أن مستوى الإفصاح المالي وغير المالي لدى ٢٧٪ من عينة الدراسة (متوسط) حيث تراوحت نسبة الإفصاح في التقارير السنوية من ٥١٪-٧٥٪، في حين لم تكن هناك أي مشاهدة من ضمن عينة الدراسة بلغ مؤشر الإفصاح المالي وغير المالي فيها "ضعيف" أو "ضعيف جداً".

اختبارات التداخل الخطي (Multicollinearity tests):

قبل البدء بتحليل البيانات، وتفسير النتائج، تم اختبار صحة البيانات ومدى ملاءمتها للتحليل الإحصائي من خلال اختبارات التداخل الخطي؛ للتأكد من عدم وجود مشكلة تداخل خطي في بيانات الدراسة

يبين الجدول رقم (٤) مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson-Correlation) بين المتغيرات المستقلة، حيث يبين (Filed, 2005) أنَّ وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة (معامل ارتباط بيرسون $R = ٠,٨$ أو $٠,٩$ فأكثر)، يدل على وجود مشكلة تداخل خطي في البيانات (Multicollinearity problem)، ويظهر من الجدول رقم (٤) عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة حيث بلغت أعلى قيمة لمعامل ارتباط بيرسون ($٠,٤٦٩$)، في حين أشار (Myers, 1990) إلى أن مشكلة التداخل الخطي قد تكون موجودة على الرغم من عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة، وأن الاختبار الحاسم في التحقق من عدم وجود مشكلة التداخل الخطي هو اختبار (Collinearity Diagnostic).

الجدول (٤)
مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة

المتغير	حجم البنك	العائد على حقوق الملكية	نسبة الرافعة المالية	نسبة السيولة
حجم البنك	١			
العائد على حقوق الملكية	$٠,٤٣٦^*$	١		
نسبة الرافعة المالية	$٠,٢٥٠-$	$٠,١٣٩-$	١	
نسبة السيولة	$٠,٤٦٩^*$	$٠,١٦٥-$	$٠,٣٩٩^*$	١

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية ٥٪.

اختبار (Collinearity Diagnostic):

وكاختبار آخر للتأكد من عدم وجود مشكلة التداخل الخطي تم استخدام اختبار (Collinearity Diagnostic) من خلال احتساب قيمة التباين المسموح بها (Tolerance)، ومعامل تضخم التباين (VIF)، وأشار (Gujarati, 2009) أن الحصول على قيمة معامل تضخم التباين (VIF) أكبر من (١٠) وقيمة التباين المسموح أقل من (٠,٠٥) يشير إلى وجود مشكلة تداخل خطي في البيانات (Multicollinearity Problem)، يتضح من الجدول رقم (٥) أن معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (١٠)، وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من (٠,٠٥) وهذا يعني عدم وجود مشكلة تداخل خطي في البيانات.

الجدول (٥) اختبار (Collinearity Diagnostic)

المتغير	التباين المسموح به Tolerance	معامل تضخم التباين VIF
حجم البنك	٠,٦٤٦	١,٥٤٧
العائد على حقوق الملكية	٠,٨٠٥	١,٢٤٢
نسبة الرافعة المالية	٠,٨٣٣	١,٢
نسبة السيولة	٠,٦٩٣	١,٤٤٣

أكثر إفصاحاً في تقاريرها السنوية عن البيانات المالية وغير المالية نسبة إلى البنوك التي تعاني من نسب رافعة مالية مرتفعة، والبنوك التي تعاني من نسب سيولة منخفضة على التوالي.

مصفوفة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل:

يعرض الجدول رقم (٦) مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson-Correlation) بين المتغير التابع المتمثل بمستوى الإفصاحات المالية وغير المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية، والمتغيرات المستقلة المتمثلة بحجم البنك (رأس المال)، ونسب الربحية مقاسا بالعائد على حقوق الملكية، ونسبة الرافعة المالية، ودرجة السيولة مقاسة بنسبة التسهيلات إلى الموجودات.

الجدول (٦)

مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغير التابع والمتغير المستقل

المتغير	معامل الارتباط
حجم البنك	٠,٦٦٥**
العائد على حقوق الملكية	٠,٥٥٥**
نسبة الرافعة المالية	٥٥٧-**
نسبة السيولة	٠,٦١٠-**

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية ١٪.

اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل بمعرفة أثر العوامل المحددة لمستوى الإفصاح المالي وغير المالي في التقارير السنوية للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان والمتمثلة ب (حجم البنك، ونسبة الربحية، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة السيولة) واختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى (OLS Regression) كما في الجدول رقم (٧).

يشير الجدول رقم (٦) إلى وجود ارتباط موجب ذي دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح المالي وغير المالي في التقارير السنوية للبنوك التجارية، ومتغيري حجم البنك (رأس المال)، ونسبة الربحية، ما يدل على أن البنوك الكبيرة الحجم، والبنوك التي تتمتع بنسب ربحية مرتفعة أكثر إفصاحاً في تقاريرها السنوية عن البيانات غير المالية نسبة إلى البنوك صغيرة الحجم، والبنوك التي تعاني من نسب ربحية منخفضة على التوالي، كما تبين من الجدول رقم (٤) أن هناك ارتباطاً سالباً ذا دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح المالي وغير المالي في التقارير السنوية للبنوك التجارية، ومتغيري نسبة الرافعة المالية، ونسبة السيولة، ما يدل على أن البنوك التي تتمتع بنسب رافعة مالية منخفضة، والبنوك التي تتمتع بنسب سيولة مرتفعة

الجدول (٧) نتائج اختبار نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى (OLS Regression)

المتغير	معامل الانحدار (Beta)	قيمة (t)	مستوى الدلالة (Sig.)
حجم البنك	٠,٣٠٨	٢,٢١٩	*٠,٠٣٨
العائد على حقوق الملكية	٠,٣٢٩	٢,٦٥١	*٠,٠١٥
نسبة الرفع المالي	٠,٣٢١-	٢,٦٢٩-	*٠,٠١٦
نسبة السيولة	٠,٢٨٤-	٢,١٢١-	*٠,٠٤٦
(Constant) الثابت		١,٥٣٢	٠,١٤
معامل Durbin-Watson = ٢,٢٣٨		قيمة F = ١٤,٨٧٨	
معامل التحديد المعدل (Adj-R ² = ٢) = ٠,٦٨٩		(Sig.) مستوى الدلالة = ٠,٠٠٠	

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪

المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى معنوية (٠,٠٥) α .

كما يتبين من الجدول رقم (٧) أن مستوى الإفصاح المالي وغير المالي في التقارير السنوية للبنوك التجارية يتأثر إيجابياً بنسبة الربحية، مقاسة بالعائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية (٥٪)، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية العدمية الثانية، وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لربحية البنك على الإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى معنوية (٠,٠٥) α ".

وتظهر النتائج كما في الجدول رقم (٧) أن مستوى الإفصاح المالي وغير المالي في التقارير السنوية للبنوك التجارية يتأثر سلباً بدرجة الرفع المالي عند مستوى معنوية (٥٪)، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية العدمية الثالثة، وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الرافعة المالية على الإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى معنوية (٠,٠٥) α ".

وكما يشير الجدول رقم (٧) أن مستوى الإفصاح المالي وغير المالي في التقارير السنوية للبنوك التجارية يتأثر سلباً بدرجة السيولة مقاسة بنسبة إجمالي التسهيلات إلى إجمالي الموجودات عند مستوى معنوية (٥٪)، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية العدمية الرابعة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة السيولة على الإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان عند

تشير قيمة F المحسوبة البالغة (١٤,٨٧٨) عند مستوى دلالة (٠,٠٠٠) إلى معنوية النموذج وصلاحيته للتطبيق، ويمكن اعتباره جيداً لعملية تقدير المعلومات، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية العدمية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل المحددة على الإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى معنوية (٠,٠٥) α "، كما تشير قيمة معامل التحديد المعدل (Adj-R²) أن المتغيرات المستقلة في هذا النموذج تفسر (٦٨,٩٪) من المتغير التابع المتمثل بمستوى الإفصاح المالي وغير المالي في التقارير السنوية، وبشكل عام تعد نسبة التفسير مرتفعة.

كما يوضح الجدول رقم (٧) نتائج اختبار Durbin-Watson الذي يكشف عن مدى الارتباط بين الأخطاء العشوائية في النموذج، وبشكل عام تظهر مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) في النموذج إذا كانت المشاهدات المتجاورة مترابطة مما سيؤثر على صحة النموذج واعتبر (Gujarati, 2009) أن تراوح هذه القيمة بين ١,٥ و ٢,٥ يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، ويظهر من الجدول رقم (٢) في الملاحق أن قيمة اختبار Durbin-Watson قد بلغت ٢,٢٣٨ مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بقية الانحدار في النموذج.

يتضح من الجدول رقم (٧) أن مستوى الإفصاح المالي وغير المالي يتأثر إيجابياً بحجم البنك عند مستوى معنوية (٥٪)، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية العدمية الأولى، وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك (رأس المال) على الإفصاح

مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

النتائج والتوصيات

النتائج:

لدرجة السيولة على الإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، أي أن مستوى الإفصاح المالي وغير المالي في التقارير السنوية للبنوك التجارية يتأثر سلباً بدرجة السيولة مقاسة بنسبة إجمالي التسهيلات إلى إجمالي الموجودات، ما يدل على أن البنوك التي تتمتع بنسب سيولة مرتفعة هي أكثر إفصاحاً عن المعلومات المالية وغير المالية في التقارير السنوية مقارنة بالبنوك الأقل سيولة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Latridis, 2011)، ودراسة (Zambon, 2003).

٦. ضعف الشفافية في بنود الإفصاح الإجبارية، فعلى سبيل المثال: لم يتم ذكر الرواتب في بعض الحالات، وذكر المكافآت والمزايا المتحققة خلال العام، وإدارة المخاطرة، وعدم ذكر الهيكل التنظيمي الخاص بها، وذكر الهيكل التنظيمي للشركات التابعة.

٧. تحقق الشفافية في بعض بنود الإفصاح الاختياري، مثل: الدورات، وعددها، وأسمائها، وأماكن تواجدها، والشهادات المتحققة عنها، وتكاليفها، وغيرها من التفاصيل المعقدة.

بناءً على ما أظهرت هذه الدراسة من نتائج يوصي الباحثان بما يأتي:

١. ضرورة الاهتمام بالإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

٢. أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك كبيرة الحجم أكثر إفصاحاً في تقاريرها السنوية عن المعلومات المالية وغير المالية مقارنة بالبنوك صغيرة الحجم، وهذا يؤكد على ضرورة تفعيل الجهاز الرقابي.

٣. أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية التي تتمتع بنسب ربحية مرتفعة، هي أكثر إفصاحاً في تقاريرها السنوية عن المعلومات المالية وغير المالية، مقارنة بالبنوك التي تعاني من نسب ربحية منخفضة، مما يؤكد محاولة إخفاء بعض البنوك، نتائج أعمالها.

٤. أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك التي تعاني من نسب رافعة مالية مرتفعة هي أقل إفصاحاً في تقاريرها السنوية عن المعلومات المالية وغير المالية مقارنة بالبنوك التي تتمتع بنسب رافعة مالية منخفضة، علماً أن المصدر الأساس لتمويل عمليات البنك، هي أموال المودعين والمستثمرين.

١. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية للعوامل المحددة على الإفصاح غير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية العدمية الرئيسة وقبول الفرضية البديلة.

٢. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لحجم البنك (رأس المال) على الإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، ووجود علاقة إيجابية، أي ما يدل على أن البنوك كبيرة الحجم أكثر إفصاحاً في تقاريرها السنوية عن المعلومات المالية وغير المالية مقارنة بالبنوك صغيرة الحجم، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (السهي، ٢٠١١).

٣. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لربحية البنك على الإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، أي أن مستوى الإفصاح المالي وغير المالي في التقارير السنوية للبنوك التجارية يتأثر إيجابياً بنسبة الربحية، مقاسة بالعائد على حقوق الملكية، ما يدل على أن البنوك التي تتمتع بنسب ربحية مرتفعة، هي أكثر إفصاحاً في تقاريرها السنوية عن المعلومات المالية وغير المالية، مقارنة بالبنوك التي تعاني من نسب ربحية منخفضة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الشعارة، وآخرون، ٢٠١٥) ودراسة (Lopes et al., 2010).

٤. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنسبة الرافعة المالية على الإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، أي أن مستوى الإفصاح المالي وغير المالي في التقارير السنوية للبنوك التجارية يتأثر سلباً بدرجة الرفع المالي، ما يدل على أن البنوك التي تعاني من نسب رافعة مالية مرتفعة هي أقل إفصاحاً في تقاريرها السنوية عن المعلومات المالية وغير المالية مقارنة بالبنوك التي تتمتع بنسب رافعة مالية منخفضة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Wang et al., 2008)، ودراسة (Coram et al., 2009).

٥. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية

٥. أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك التي تتمتع بنسب سيولة مرتفعة هي أكثر إفصاحاً عن المعلومات المالية وغير المالية في التقارير السنوية مقارنة بالبنوك الأقل سيولة، وهذا يؤكد أهمية النسب المالية المستخرجة في القوائم المالية، والتي يجب الأخذ بها.
 ٦. ضرورة الاهتمام بالشفافية، ووجودها، وكيفية تحقق الشفافية في الإفصاح المالي وغير المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.
 ٧. ضرورة نشر التوعية اللازمة لمحتوى بنود المادة رقم (٢٢)/الإفصاح والشفافية من تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.
 ٨. ضرورة وجود التنسيق، والتنظيم في عملية الإفصاح المالي وغير المالي، والربط فيما بينها، مما يمكن المستخدم من القراءة السليمة، وعدم التشتت.
 ٩. تشجيع البنوك التجارية على الإفصاح المالي وغير المالي وتعزيزها، وذلك بذكر أهميته على الربحية المتحققة.
- ### المراجع العربية
١. إبراهيم، نبيل، (٢٠١٢)، أثر نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، مصر.
 ٢. حسين، عبد الله، (١٩٩٨)، أثر الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية، جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم، السودان.
 ٣. حرب، نعيمة، (٢٠١١)، واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، فلسطين.
 ٤. حنان، رضوان حلوة، (٢٠٠٩)، مدخل النظرية المحاسبية، دار وائل للنشر، الطبعة (٢).
 ٥. خلايلة، محمود، (٢٠١٣)، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، بدون ناشر، ط (٤).
 ٦. زويلف، إنعام، (٢٠١٤)، العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية في التقارير المالية للبنوك العاملة في الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ١٠، العدد ١، ص ٤٥ - ٦٢.
 ٧. زيود، لطيف، والعثمان، محمد، وعلي، ريم، (٢٠١١)، مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٣٣)، العدد (٣)، ص ٨٣ - ١٢٠.
 ٨. السهلي، محمد، (٢٠١١)، مؤشر الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة، جامعة الملك سعود، المجلد ١٠، العدد ٢، ص ١١ - ٤٢.
 ٩. السيفو، وليد، ومشعل، أحمد، (٢٠٠٣)، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن.
 ١٠. الشعار، إسحاق، وزلوم، نضال، وخطاب، شادي، (٢٠١٥)، دور ربحية ومدى ربحية الشركة في تحديد أثر مستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ١١، العدد ٣، ص ٦٨٥ - ٧٠٣.
 ١١. بوشلح، محمد، (٢٠٠٨)، مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق مبادئ حاكمية الشركات، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، الأردن.
 ١٢. أبوشلوع، هديل، (٢٠١٣)، محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية، جامعة طنطا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، مصر.
 ١٣. الطوخي، سامي، (٢٠٠٢)، الإدارة بالشفافية، دار النهضة العربية للنشر، ط (١).
 ١٤. عبد الجليل، توفيق، (٢٠١٤)، أثر هيكل رأس المال على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (١٠)، العدد (٣)، ص ٣٩٠ - ٤٠٣.
 ١٥. عبد الحليم، أحمد، وعبابنة، رائد، (٢٠٠٦)،

المراجع الأجنبية

1. Al-Maryani, M., (2014), Testing the Requirements Availability for Disclosure and Transparency in Financial Reporting for Corporate Governance in Emerging Market Economies: The Case of Iraqi Listed Firms, Dirasat Administrative Sciences, Vol. 41, Iss. 1, pp. 141-153.
2. Bokpin, Godfred., (2013), Corporate disclosure, transparency and firms cash holdings: Evidence from the Emerging capital market of Ghana, Journal of Economics and International Finance, Vol. 5, Iss. 4, pp. 106-113.
3. Barako, Dulacha., Hancock, Phil., Izan., (2006), Factors influencing voluntary corporate disclosure by Kenyan companies, Corporate Governance: An International Review, Vol. 14, Iss. 2, pp. 107-125.
4. Cohen, Jeffrey., Holder-Webb, Lori., Nath, Leda., Wood, David., (2012), Corporate Reporting of Nonfinancial Leading Indicators of Economic Performance and Sustainability, Accounting Horizons, Vol. 26, No. 1, pp. 65-90.
5. Coram, Paul., Monroe, Gary., Woodliff, David., (2009), the Value of Assurance on Voluntary Nonfinancial Disclosure: An Experimental Evaluation, Auditing A Journal of Practice and Theory, Vol. 28, Iss. 1, pp. 137-151.
6. Flostrand, Per., Strom, Niklas., (2006), the Valuation Relevance of Non-Financial Information, Management Research News, Vol. 29, Iss. 9, pp. 580-597.
7. Field, A., (2005), Discovering Statistics Using SPSS and sex, drugs and rock 'n' roll 2nd ed, London, California, New Delhi, SAGE Publications
- أهمية التفويض الإداري والشفافية في ممارسة الإبداع الإداري في القطاع العام الأردني من وجهة نظر الإدارة الإشرافية، ورقة بحثية في مؤتمر الإبداع والتحول الإداري والاقتصادي، جامعة اليرموك (٢٧/٢٥) نيسان ٢٠٠٦.
١٦. عبد العال، أحمد رجب، (١٩٩٣)، مبادئ المحاسبة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، ط (٢).
١٧. عقل، مفلح، (٢٠٠٦)، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر، ط (١).
١٨. الفراء، عبد الشكور، (٢٠٠٥)، أهمية البيانات والقوائم المالية والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقة الإنتاجية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم، السودان.
١٩. أبو كرش، شريف، والجعبري، مجدي، (٢٠٠٩)، تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الفلسطيني للتنمية والاستثمار باستخدام النسب المالية، جامعة الخليل، ورقة عمل غير منشورة، فلسطين.
٢٠. المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، (٢٠١٠)، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
٢١. النجار، جميل (٢٠٠٧)، متطلبات الإفصاح في القوائم المالية والتقارير المالية لدى شركات المساهمة العامة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، الخرطوم، السودان.
٢٢. نشرة توعويه، (٢٠١٢)، معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت، السلسلة الخامسة، العدد (٢).
٢٣. يوسف، محمد (٢٠١٦)، الشفافية المعلوماتية وعمليات التنمية المستدامة مع التعرض للتجربة المصرية، كلية التخطيط العمراني والإقليمي - جامعة القاهرة، ورقة بحثية غير منشورة، القاهرة مصر.

- Business Review International, Vol. 1 Iss. 2, pp. 197 – 213.
16. Wang, Kun., O, Sewon., Claiborne, M., (2008), Determinants and consequences of voluntary disclosure in an emerging market: Evidence from China, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol. 17, Iss. 1, pp. 14-30.
 17. Yusof, Mohd, (2014)., The Effect of Fundamental Determinants on Voluntary Disclosure of Financial and Nonfinancial Information: the Case of Internet Reporting on the Tehran Stock Exchange, The International Journal of Digital Accounting Research, Vol. 14, 2014, pp. 37-56.
 18. Zambon, Stefano, (2003), Study on the Measurement of Intangible Assets and Associated Reporting Practices, Brussels, Belgium: Commission of The European Communities Enterprise Directorate General.
 8. Ghasempour, Abdolreza., bin Md Yusof, Mohd., (2014), The Effect of Fundamental Determinants on Voluntary Disclosure of Financial and Nonfinancial Information: the Case of Internet Reporting on the Tehran Stock Exchange, The International Journal of Digital Accounting Research, Vol. 14, pp. 37-56.
 9. Gujarati, Damoder, 2009, Basic Econometrics, Fifth edition, The McGraw-Hill Companies.
 10. Heitzman, Shane., Wesley, Charles., Zimmerman, Jerold., (2010), the Joint Effects of Materiality Thresholds and Voluntary Disclosure Incentives on Firms Disclosure Decisions, Journal of Accounting and Economics, Vol. 49, Iss. 1-2, pp. 109-132.
 11. Latridis, George., (2011), Accounting disclosures, accounting quality, conditional, and unconditional conservatism, International Review of Financial Analysis, Vol. 20, Iss. 2, pp. 88-102.
 12. Latridis, George., (2008), Accounting disclosure and firms' financial attributes: Evidence from the UK stock market, International Review of Financial Analysis, Vol. 17, Iss. 2, pp. 219-241.
 13. Kolsi, Mohamed, (2012), the Determinants of Corporate Voluntary Disclosure: Evidence from the Tunisian Capital Market, The IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices, Vol. 11, Iss. 4, pp. 49-68.
 14. Lopes, Alexandro., de Alencar, Roberta., (2010) Disclosure and cost of equity capital in emerging markets: The Brazilian case, The International Journal of Accounting, Vol. 45, Iss. 4, pp. 443-464.
 15. Wang, Tieli., Li, Qingyuan., (2010), Financial reporting quality and corporate investment efficiency: Chinese experience, Nankai

English Dictionaries

1. Longman Business English Dictionary, Pearson Education, Limited England, 2009

المواقع الإلكترونية

- البنك المركزي الأردني: <http://www.cbj.gov.jo>
- بورصة عمان: <http://www.ase.com.jo/ar>
- جمعية البنوك في الأردن: <http://www.abj.org.jo>
- الموسوعة الرقمية ويكيبيديا: <https://www.wikipedia.org>